أثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري

The impact of the growth of the agricultural sector on the Algerian economy

بن صوشة حسين[1]، مولاي لخضر عبد الرزاق[2]

Bensaoucha Hocine[1], Moulay Lakhdar Abderrezak[2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، bensaoucha.hocine@univ-ouargla.dz

[2] متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، Abdemoulay@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20 /2022/03 تاريخ القبول: 11 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري من خلال الوقوف على اهم مقومات التنمية الزراعية واهدافها المستقبلية والتعرف على اهمية النمو الاقتصادي ومؤشراته الاساسية لإحداث القفزة التنموية في الاقتصاد ولا يتأتى ذلك الا من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر والتعرف على اهم محددات التنمية الزراعية بالإضافة الى تحديد طرق اسهاماته في الاقتصاد الوطني.

وقد توصلنا من هذه الدراسة انه كلما زاد الاهتمام بالقطاع الزراعي من قبل الدولة والمؤسسات الاستثمارية ادى ذلك الى زيادة في النمو الاقتصادي كما أوصت الدراسة بضرورة وضع آليات لتوجيه الدعم الحكومي لقطاع الزراعة والاعتماد على البحث العلمي لتحسين الانتاجية الزراعية وترقية صادرات السلع الزراعية والاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

كلمات مفتاحية: القطاع الزراعي –النمو –المحددات –النمو الاقتصادي –الجزائر.

تصنيفات JEL : Q10، O13 ، F43.

Abstract:

This study aims to know the impact of the growth of the agricultural sector on the Algerian economy by standing on the most important elements of agricultural development and its future goals and to identify the importance of economic growth and its basic indicators to make a developmental leap in the economy and this only comes through diagnosing the reality of the agricultural sector in Algeria and identifying the most important determinants Agricultural development in addition to determining the ways of its contributions to the national economy.

We have concluded from this study that the greater the interest in the agricultural sector by the state and investment institutions, this led to an increase in economic growth. It also recommended setting mechanisms to direct government support to the agricultural sector and relying on scientific research to improve agricultural productivity and promote exports of agricultural commodities and investment in this vital sector.

Keywords: The agricultural sector - growth - determinants - economic growth - Algeria.

JEL Classification Codes: F43, O13, Q10.

المؤلف المرسل: بن صوشة حسين، **الإيميل:**bensaouchah2@gmail.com

بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق

1-مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدول النامية كما انه يعد قطاع استراتيجي وبديل لقطاع المحروقات فهو يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي ويوفر فرص العمل تنمية الصادرات وتحسين معيشة الافراد

فالجزائر من خلال برامجها الاقتصادية تسعى الى تنمية القطاع الزراعي نظرا للموارد التي تحوز عليها في هذا الميدان من اراضي خبة موارد مائية وكذا موارد بشرية مهمة يمكنها تعزيز الانطلاقة الحقيقة في القطاع الزراعي والذي يعتبر احد محركات استراتيجية التنويع الاقتصادي

اشكالية البحث :

ومن خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة تطرح السؤال الاتي

ما هو اثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث :

القطاع الزراعي في الجزائر من اهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني

ارتفاع مستويات الناتج الزراعي لها اثر ايجابي على مستويات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

المستويات المرتفعة للناتج الزراعي في الجزائر تسهم في تحقيق الامن الغذائي وتوفير فرص العمل

اهداف البحث :

ابراز الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي

يهدف البحث الى تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر وكيفية اهتمام السلطات العمومية به لما له اثار كبيرة في المساهمة في التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات

ابراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي والسياسات المنتهجة لتحقيق هذا الهدف

التعرف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق مستويات الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق فرص العمل

منهجية البحث :

حتى نقوم بالاجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى اهداف بحثنا قمنا باعتماد المنهج التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات التي تساعد على التحليل الدقيق للبيانات وبالاخص الرقمية منها .

وعليه يمكن تقسيم البحث الى خمس محاور اساسية

1. التنمية الزراعية.
2. النمو الاقتصادي
3. واقع القطاع الزراعي في الجزائر.
4. التحليل الاقتصادي للنتائج الاحصائية للقطاع الزراعي
5. مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2.التنمية الزراعية

تلعب الزراعة دورا كبيرا في تنمية العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث استطاعت بمنتجاتها المتنوعة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية (تجارة، صناعة، خدمات مختلفة)

2 .1- مفهوم التنمية الزراعية: قبل تحديد مفهوم التنمية الزراعية يجب التطرق الى المفهوم العام للتنمية

تعريف التنمية: توجد عدة تعاريف للتنمية ومن أهمها بذكر مايلي:

تعريف على أنها: هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن اية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية (رشيد، 1986، الصفحات 14-15) كما تعرف كذلك: ' التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الافراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من انظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. (الرئاسي، 1996، صفحة 179)

ومن خلال التعريف عن السابقين يمكن القول ان التنمية هي فعل ارادي واع، تحكمها سلطة مؤيدة و مخططة، ولا تحصر التنمية في الجانب المادي فقط بل يتعداه الى الإنسان أي الفرد والمجتمع لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل جهود سواء كانت فردية أو اجتماعية

2.2. تعريف التنمية الزراعية:

تعرف على أنها عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، اما من خلال زيادة رقعة الاراضي الزراعية واستصلاح وزراعة الاراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة لتزويد بالبنية الاساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الافقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الامثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الانتاجية وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسمالية. (لقوشة، 1998، صفحة 11)

2-3مقومات التنمية الزراعية:

التنمية الزراعية تحتاج الى المقومات في الاراضي الزراعية والموارد المائية، الظروف المناخية، ومنها ماهو حيوي يتمثل في توفير الثروة النباتية والحيوانية وهو ما نتطرق اليه فيما يلي: (بن سليمان، 2000، صفحة 100)

ا- الاراضي الزراعية: تمثل الاراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل حمايتها الوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية. وكذلك عدم السماح بالتوسع بالزحف العمراني على حساب الاراضي الصالحة للزراعة كالأراضي الصحراوية ومحاولة تطويرها قدر الامكان بحيث تساهم زيادة الانتاجية للمحاصيل وتحقيق التنمية الزراعية بأفضل نتائج ممكنة لها .

ب- الموارد المائية: تعد الموارد المحدد الرئيسي بإمكانيات التنمية من ناحية اخرى في الدول النامية بالإضافة الى الضغوطات الكثيرة.

حيث تعتبر مقوم اساسي لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الاشكال ويجب المحافظة عليه من خلال عمليات التدوير واعادة الاستهلاك ، وترشيد استهلاكه سواء في الحياة اليومية او في الاعمال الزراعية من سقي للنباتات وغسل ادوات الزراعة وغيرها من الاعمال الزراعية .

ج- **الثروة الحيوانية:** يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الارتقاء لكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصياغتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء.

د-**الانسان** :يجب الاهتمام بشكل كبير بالإنسان من كافة النواحي الصحية والتوعوية فهو العنصر الاساسي للتنمية ، وذلك من خلال التوجيهات والارشادات لنشر الوعي لدى المزارعين والعمل على تطوير مهارات المهندسين الزراعيين .

هـ-**التكنولوجيا الحديثة** :يجب استخدام اساليب ومعدات متطورة في العمليات الزراعية كطرق الري الحديثة والبذرات الالية وغيرها ، واضافة الى ذلك استخدام الهندسة الوراثية وذلك لزيادة انتاج المحاصيل الزراعية بكميات كبيرة تكفي للاستهلاك او التصدير الخارجي بجودة عالية وبذلك تتحقق التنمية الزراعية ويرتفع اقتصاد الدولة .

4.2. معوقات التنمية الزراعية:

تواجه التنمية الزراعية معوقات كثيرة تعمل على تأخير الوصول للنتائج المرجوة من التنمية الزراعية ومن الامثلة عليها ضعف التصنيع الغذائي وضعف استخدام المكننة الزراعية ونقص في الآلات والمعدات وايضا ضعف سياسات التخزين وتخلف اقتصاديات الانتاج الحيواني بالإضافة للمعوقات في مجال استخدام المدخلات او مستلزمات الانتاج بما في ذلك البذور والاشتال والآلات الزراعية والاسمدة الكيمياوية والمبيدات وعدم وجود تناسق وتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة والضعف في تامين الحاصلات الصناعية من الزراعة

5.2. **اهداف التنمية الزراعية** :

من اهم عناصر التنمية الاقتصادية نجد التنمية الزراعية فهي تعتبر مهمة جدا لها .لانها ترتبط كليا بها في اي دولة ،اي ان اهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن اهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وهذا نجده في الترابط والتداخل بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية ،اي ان تحقيق اهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من اهداف التنمية الاقتصادية ،حيث ان التنمية الزراعية تهدف الى مايلي :

-الرفع من الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الاجمالي ،مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،وذلك عن طريق زيادة النمو في الناتج والانتاجية الزراعية.

-الرفع من انتاج الغذاء بهدف تلبية الطلب المتزايد من طرف السكان بسبب التزايد السكاني وزيادة الصادرات والحد من الواردات ،وخلف وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب اخرى خاصة في قطاع الصناعة

-تحسين مستوى معيشة السكان وبالأخص في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي ، وهذا من خلال زيادة في الضروريات التي يحتاجونها من ماكل وملبس ومسكن وغيرها ، وتحقيق مستوى لابأس به من الخدمات الاجتماعية كالصحة والثقافة والتعليم في هذه المناطق

-العمل على تحقيق استقرار اقتصادي ذلك بإنتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق اعلى مستويات من استغلال الموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعة وتكنولوجيا ، وان الانتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية

الانتاج ، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الاراضي واقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة الى القطاعات الاقتصادية .

-التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الانتاجية ، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين ابرز عناصر التنمية الاقتصادية واهم اهدافها ، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار.

-توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية ، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

2: النمو الاقتصادي.

1.2- تعريف النمو الاقتصادي.

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وعلى العموم يمكن ان يعرف النمو بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن، حيث ان متوسط الدخل الفردي يكون مساويا للدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد للدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وانما يتعدى ذلك الى حدوث تحسن في مستوى المعيشية الفرد ممثلا في زيادة نصيب من دخل الكلي، وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا الا اذا كان معدل نمو الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني، غير انه هناك ما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكاملة لكل من الدخل الوطني والناتج . (قصوري، 2012، صفحة 4)

ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة المضطرة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب ان يكون. (حمداني، 2009، صفحة 4)

أ- **الزيادة المضطردة:** اي تكون هناك زيادة بشكل سنوي، وعليه الزيادة الناتجة عن ظروف معينة كإعانات مستلمة من دول اخرى من حالات استثنائية لا تحتسب ضمن النمو الاقتصادي.

ب- الزيادة الحقيقية وليست نقدية: لاستخراج الزيادة الحقيقة في الدخل الوطني يجب استبعاد أثر التضخم على الأسعار، وبذلك يكون النمو الاقتصادي اي الزيادة النقدية لا تعتبر عن زيادة حقيقة إلا اذا كان معدل الزيادة في الدخل في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم عليه تعبر الزيادة الحقيقية في النمو الاقتصادي على الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة معينة

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي معدل التضخم}}{\text{معدل النمو السكاني}}$$

وبالتالي لكي يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي موجب بحيث أن يتحقق لنا الشرطين:

- معدل النمو الاقتصادي الاسمي اعلى من معدل التضخم

- معدل النمو نمو الدخل الكلي الحقيقي أي النمو الاقتصادي الحقيقي أعلى من (النمو السكاني، وفي حالة حدوث العكس سيؤدي ذلك الى لانخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي وتنعكس النتيجة في كل الحالات على المستوى المعيشي.

اذ المفهوم السائد للنمو الاقتصادي هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقا لآليات السوق العفوية، ويركز على تغيير في الكم ، وتقاس بمؤشر واحد من الناتج الوطني الاجمالي، ومن ثم فأن معدل النمو السوق السنوي لبلد ما يساوي التغيير النسبي في الناتج الوطني الاجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة (حمداني، 2009، صفحة 7)

2-2 اهمية النمو الاقتصادي:

رغم عدم اهتمام الناس بإحصائيات معدلات النمو الاقتصادي بشكل مباشر الا ان آثار هذا النمو تظهر بشكل جلي في حياتهم، لانه يرتبط بمستويات الدخل والثروة فالنمو الاقتصادي المرتفع والمستدام لفترات طويلة من الزمن هو الذي يغير مستويات الدخول بمقادير كبيرة بما يكفي لتقليل الفقر وزيادة الفرصة امام الناس وليصيروا منتجين و خلاقين، اضافة لتوفير فرص وخيارات افضل لأبناء والأحفاد مقارنة بالفرص التي حصل عليها الآباء وهو الهدف الذي سعي له بشكل اكبر سكان البلدان الفقيرة ، كما ان القيمة المضافة للدخل لدى الافراد الاكثر فقرا تشكل اهمية اكبر لكثير من نفس النسبة المضافة لتحول الافراد الأغنياء (سبنس، 2016، الصفحات 55-56)، وبالتالي تحقق مستويات النمو الاقتصادي فوارق كبيرة في الدول الفقيرة والسائل في طريق النمو .

2. 3- مؤشرات النمو الاقتصادي:

تختلف طرق قياس النمو في البلدان النامية بسبب صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي لعدم ثبات اسعار الصرف الداخلية والخارجية، واختلاف الاسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي الامور التي يجب أحدهما يعين الاعتبار. (سيدي أحمد، 2013، الصفحات 22-23)

أ- الدخل الوطني الكلي: لم يلقى هذا المقياس قبولا في الاوساط الاقتصادية لان زيادته لا تعني شيئا اذا كانت اقل من معدل نمو السكان، انما أن نقصانه بمعدل صغير لايعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، اضافة الى ان معيار محدود القيمة اذ انتشرت الهجرة من و الى الخارج.

ب- الدخل الوطني الكلي المتوقع: اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة

ج- متوسط نصيب الفرد: هو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين غير أنه يصعب قياسه لدقة للدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف اسس وطرق القياس والتقدير، ويستخدم المعيار لقياس النمو في فترتين متتاليتين ولا في فترات المقارنة الطويلة

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفتره - الدخل الحقيقي للفرد للفتره (ن-1)}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفتره (ن-1)}}$$

وتتوقع منظمة الاغذية والزراعة الفاو في تقرير مستقبل الاغذية والزراعة للعام 2017 ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(الدخل المحلي الاجمالي) على الصعيد العالمي خلال الفترة من سنة 2005الى سنة 2050 من 7600 دولار امريكي الى 13800 دولار امريكي بينما سيرتفع هذا المتوسط في الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل اكثر من ثلاث اضعاف من 2400 دولار الى 7500 دولار (رسن، 2011، الصفحات 60-74)وهو ما سيعكس في حالة تحققه بشكل كبير على مستوى معيشة الافراد.

د- معادلة singer وضع singer معادلة لحساب معدل النمو السنوي لدخل الفردي على الشكل التالي

D s s p - R

حيث D هي معدل النمو السنوي لدخل الفردي بينما s هي معدل الادخار الصافي وp انتاجية رأس المال و R معدل نمو السكان من المعادلة من المعادلة السابقة يظهر انه لتحقيق معدلات نمو ايجابيا في مداخيل الافراد يجب ان يكون حاصل ضرب المعدل الادخار الصافي وانتاجية رأس المال أعلى من معدلات النمو السكاني ومنا تظهر لنا مشكال ضعف الادخار في البلدان النامية، واحيانا ضعف انتاجية الاستثمار الجديدة مقابل ارتفاع معدلات النمو السكاني وهو عكس الوضع في البلدان المتقدمة وعليه على الدولة العمل على الرفع الادخار الوطني لتوجيهه نحو الاستثمارات الجديدة التي تخلف الثروة وفرص العمل الجديدة التي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة غير مباشرة وتتطلب القيام باستثمارات جديدة لتغطية احتياجات الاستثمارات الجديدة من عوامل الانتاج وتلبية رغبات المستهلكين المتنامية بسبب المداخيل الناتجة عن زيادة أعداد الوظائف.

3. واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في التنمية في الجزائر يكون ذلك بتوفير فرص العمل وتنمية الصادرات وتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وزيادة رفاهيتهم التي تسمح في الاخير بتحقيق الاكتفاء الذاتي (الهاشمي، 2014، الصفحات 1-27)

1.3. تطور القطاع الزراعي:

تميزت التنمية الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي سوآءا قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية، غير أن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلة مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الامكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له (غردي، 2012، صفحة 13) .

2-3. ركائز و محددات التنمية الزراعية

تتمثل ركائز و محددات التنمية الزراعية فيما يلي

- الاراضي الزراعية
- الموارد المائية
- التقنية الزراعية
- القوى العاملة في القطاع الزراعي
- الحيازات الزراعية
- التوسع العمري

3.3. المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية الزراعية في الجزائر:

من أهم المؤسسات التي تعمل في المجال الزراعي في الجزائر نجد:

- الجامعات والمدارس العليا و المعاهد ، مؤسسات البحثية و الارشادية
- المعهد الوطني للتكوين البيئي
- الوكالة الوطنية للغابات
- المركز الوطني للموارد البيولوجية و البيوأمنية
- الوكالة الوطنية لعلوم الارض
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- البنك الدولي

4.3.اهم المشاكل المعوقات التي تواجه الانتاج الزراعي:

من أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الانتاج الزراعي في الجزائر نجد:

- الكوارث المناخية.
- النتائج العديمة الاهمية للقطاع الفلاحي.
- عوائق للوصول للتمويل.
- التأخر التقني لنظم الانتاج.
- سيطرة الفلاحة المعيشية:

4.التحليل الاقتصادي للنتائج الاحصائية للقطاع الزراعي

الجزائر كانت من اضعف الدول في التبادل التجاري الزراعي مع الدول الاوربية ،فمعدل النمو السنوي لم يرتفع في القطاع الزراعي عن 3 %خلال الفترة 1990-1998 حيث لم يسهم في معدل النمو السنوي وسنت مجموعة من القوانين كقانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18المتعلق بإعادة الاملاك المؤممة وضمان استغلال الاراضي الفلاحية من طرف مالكيها وحمايتها من التعدي وتحرير اسعار المنتجات الزراعية والمستلزمات والغي الدعم الكلي الزراعي سنة 1991 الذي نتج عنه اثار سلبية الا انه بقي فقط للدقيق والحليب مما اجبر الجزائر العودة للدعم المباشر للفلاحين المنتجين من خلال تخفيض نسبة الفائدة على القروض وانشاء صناديق متخصصة (طالي و صالحي، 2015، صفحة 211)ممولة من خزينة الدولة كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية واعانات دعم الاستثمارات المنتجة في اطار استصلاح الاراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية الذي يعمل على تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث صندوق الضمان الفلاحي يعمل على ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه ، صندوق ضمان اسعار الانتاج الفلاحي ،صندوق ضمان الصحة الحيوانية الذي يعمل على تدعيم حماية الصحة الحيوانية والغاء الضرائب المفروضة والاعتماد على قواعد المنافسة من اجل الزيادة في الانتاج وبالتالي تصحيح السياسات السعرية عند مراحل الانتاج

-البرنامج الاستعجالي لإصلاح الاراضي الزراعية صدر في سنة 1998 عن طريق الامتياز مع تحمل الدولة تكاليف نقل المياه ، توصيل الكهرباء ، شق الطرق ، مما ادى الى انعاش المناطق الريفية مما سمح با صلاح **255.000هكتار** وتوفير مناصب عمل خاصة لخريجي المعاهد الفلاحية والشباب ما يقدر ب **179.000منصب** من اجل الرفع من الانتاج الوطني والحد من الواردات الغذائية والحفاظ على الامن الغذائي (جعفري و العجال، 2018، الصفحات 02-98)

-المخطط الوطني للتنمية الريفية في سنة 2000 ،هدف الى استصلاح الاراضي بمنح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 والعمل على وقف انجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي ، فتم استصلاح **600 الف هكتار** وخلق **500الف** منصب عمل واستصلاح الاراضي بالجنوب الى رفع مداخيل الفلاحين من خلال دعم زراعة الحبوب ،

الري التشجير وتكثيف الزراعة، فصرفت الدولة 40 مليار دينار ج من اجل توظيف المزارع كوحدات تكثيف للمنتجات الفلاحية ، واعطاء عناية للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن ان توجه للتصدير (غرذي و بن نذير، 2016)منذ بداية الالفينات اسعار المواد الغذائية الرئيسية تمت بشكل مطرد

-المخطط الثلاثي الخطة الوطنية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2001-2004 ، خصص له مبلغ قدر ب **525 مليار دينار** ج ثم ارتفع الى 1216مليار دينار ج وتم من خلالها توسيع الدعم الريفي وتغير اسمها الى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية من اجل توحيد المساهمة في الامن الغذائي وحماية البيئة

-المخطط الخماسي الاول خلال الفترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو ، قدرت له اعتمادات مالية اولية بمبلغ 8705مليا ر دينار ج ، فاستفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 312 مليار دينار ج اعتمد فيه لتحيق برامج ذات الاستهلاك الواسع ، اما سياسة التجديد الريفي تهدف الى حماية الموارد الطبيعية الرعوية لمكافحة التصحر (البنك الدولي، 2008)

- مشكل المياه ، ففي السنوات الاخيرة تم استصلاح اراضي زراعية مروية ما يعادل **600.000هكتار** باعتبار انها توفر الامن الغذائي وتسعى لاستصلاح **1مليون هكتار** الا ان ندرة المياه تعرقل ذلك حيث لانتاج **1كلغ** من القمح يلزمه **590 لتر** من الماء والجزائر تعتبر من افقر الدول من الموارد المائية حسب البنك الدولي
- بالإضافة الى مشكلة التبذير للقمح حيث ترمى بما يعادل 15%من المساحة المزروعة صناديق القمامة
- منافسة قوية من دول البحر الابيض المتوسط في السوق كفرنسا وتركيا وتونس اضافة الى ذلك عراقيل تخص انشاء غرف التبريد والتخزين والتصدير ،غلاء اليد العاملة الاسمدة و المازوت كذلك الضغط الاقتصادي عن هبوط ايرادات المحروقات لذا اعتمدت تدريجيا على الزراعة المكثفة اداء القطاع الزراعي في **سنة 2016**اعاقته القيود المفروضة على الواردات وانخفاض الانفاق العام نتيجة تدهور عائدات المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 2014 فبالرغم من هذا الا انه حقق تقدما ونمت القيمة المضافة ب 1.8 %من 6%سنة 2015 وواصلت في التشديد على الواردات الغذائية في سنة 2017 من خلال الضريبة على القيمة المضافة التي تطبق على الحبوب .

1.4.احصائيات لمنتوجات زراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009و2010-2017

الحبوب

تحتل الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني خلال الفترتين 2000-2009و2010-2017 احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40بالمائة من المساحة الزراعية المفيدة .

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009بحوالي 3200930هكتار حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74 بالمائة من اجمالي مساحة الحبوب .

خلال الفترة 2010-2017 معدل هذه المساحة بلغ 3385560هكتار بزيادة 6بالمائة مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009 .

ويقدر انتاج الحبوب خلا ل الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار بزيادة قدرها 26 بالمائة مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الانتاج 32.6مليون قنطار

ويتكون الانتاج اساسا من القمح الصلب والشعير والذي يمثل على التوالي 51 بالمائة و 29 %من اجمالي انتاج الحبوب 2010-2017

الشكل 1 كمية انتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2017

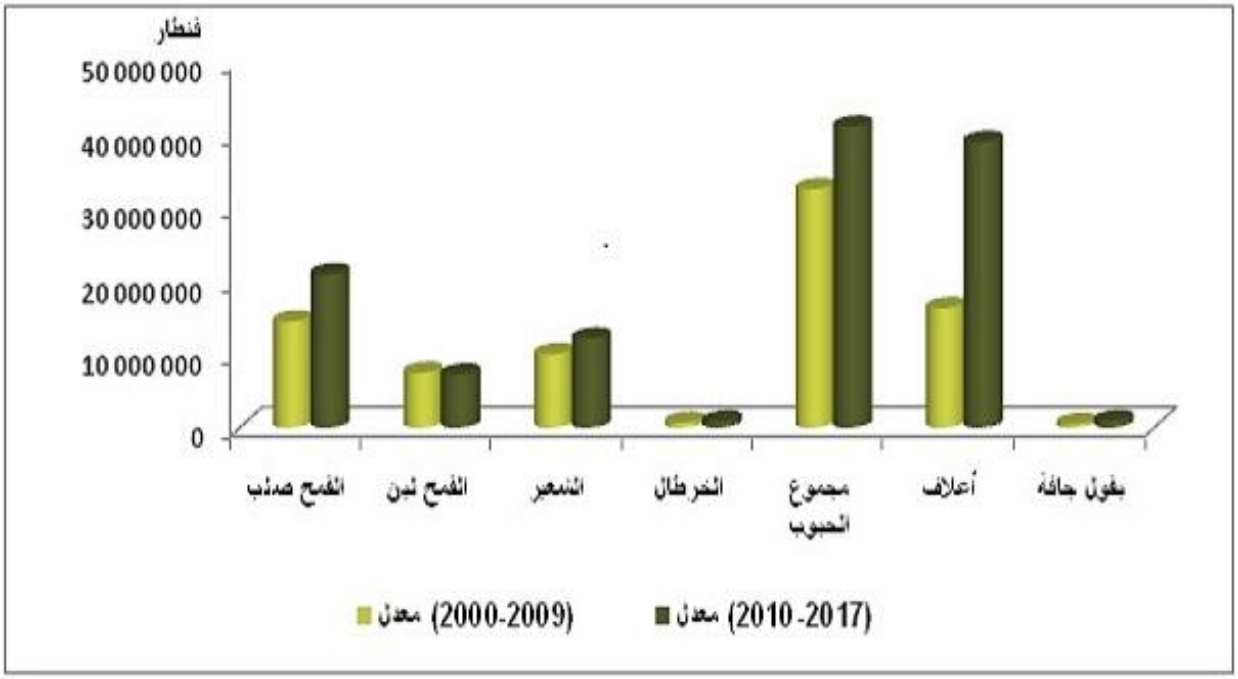

المصدر من اعداد الباحث وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

المحاصيل الصناعية

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380هكتار خلال الفترتين 2000-2009و2010-2017 بالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحته 4.850هكتار خلال نفس الفترتين .

من حيث الانتاج ارتفع منتوج الطماطم بشكل كبير ب 136بالمائة ناتج عن تحسن المردود والذي ارتفع من حوالي 200كلغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009 الى اكثر من 500كلغ /هكتار في فترة 2010-2017

الشكل 2 كمية منتوج الطماطم والتبغ خلال الفترة 2009-2017

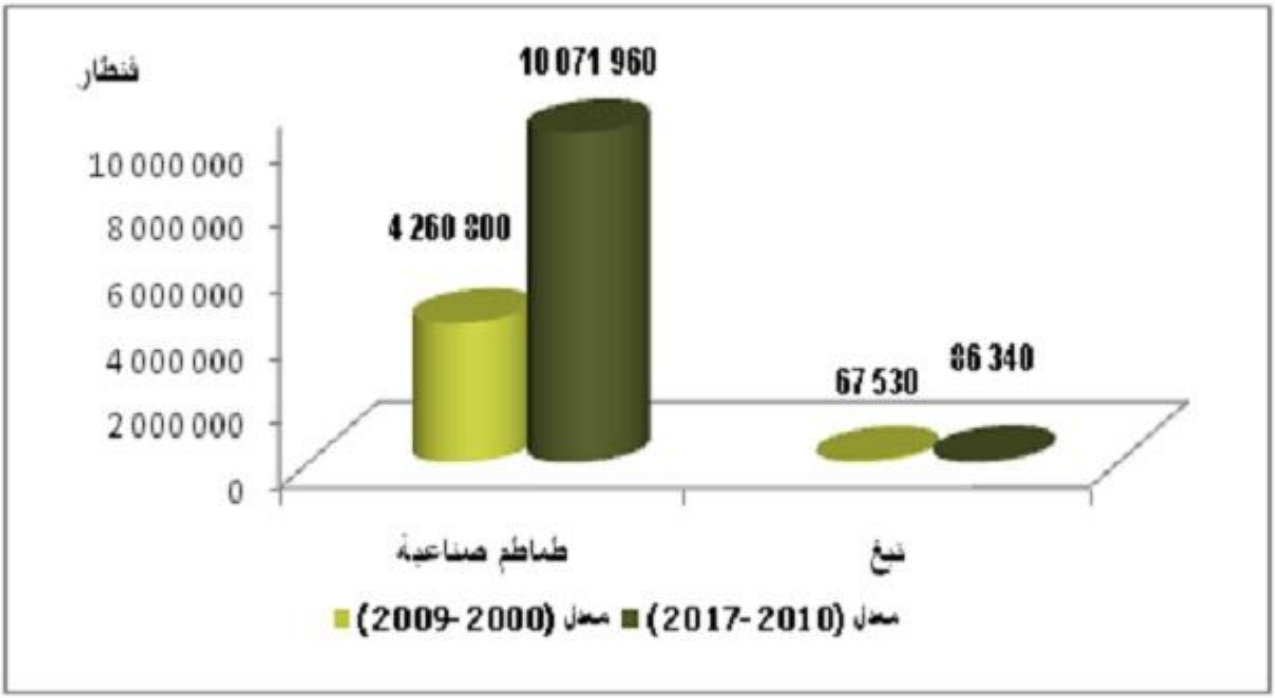

المصدر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الخضروات

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44 بالمائة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009 كما زادت المساحة المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68 %و35 %على التوالي مقارنة بالفترة 2010-2017و2002-2009

زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 حيث بلغ 121 %مقارنة بالفترة 2000-2009 بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي اكثر من 36%واكثر من 12 %من انتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143 %و102% على التوالي

التوفر الغذائي

هو كمية الغذاء الموجودة فعليا في البلد او المنطقة بجميع اشكالها الانتاج الوطني الاحتياطات الواردات التجارية 115 %التمور 80 %..

.5 طرق إسهامات القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية لأي نشاط اقتصادي بالدرجة الأولى مما يجعل هذا القطاع أداة للتنمية (البنك الدولي، 2008 ص 3-4).

نشاط اقتصادي: يمكن للزراعة من مصادر نمو اقتصاد البلد وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار.

سبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق حوالي86% من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل ل1,3 مليون من اصحاب الحيازات الصغيرة كما تتيح الرفاهية الاجتماعية.

الزراعة لمصدر الخدمات البيئية: يمكن للزراعة ان تكون من العوامل الرئيسية في اتاحة الخدمات البيئية وهي عادة خدمات لا يتم الاقرار بها ولا التعويض عنها منها امتصاص غاز الكربون وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي.

بالإضافة الى ذلك يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الاساسية ، بهدف اشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد الغير محدود لعددهم ، ومع تنامي القطاعات الاخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الاهمية بين القطاعات الاخرى لدى دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها ، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من اهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة من الالفية الثالثة ، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي اصبح القطاع الزراعي فيها من اهم الاتفاقيات لديها ، وتظهر الاهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج الاجمالي ، وفي تامين فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان ،ومساهمته في تطوير القطاعات الاخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما ، بالإضافة الى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض الى الخارج والحصول على النقد الاجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ،دون ان ننسى عوائد الانتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الاخرى في تنمية الاقتصاد الوطني(غردي محمد 2012 ص31-32) .

1.5مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتتيح هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية السنة للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي اذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى ، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول 1 : مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2007/2018 القيمة مليون دولار امريكي.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي	134143	170270	139520	161947	199416.64	207821.72	209415.56	213343	166849	158401.88	167574.8	204523
الناتج الزراعي الاجمالي	101105	11195	12775	13644	16242.6	18334.02	205573.39	21966.6	19718	19476.3	20565.07	20769.54
مساهمة الناتج الاجمالي والناتج الزراعي	7.35	6057	9.15	8.42	8.14	8.81	9.82	10.29	11.81	12.29	12.27	10.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية اعداد مختلف للكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية للسنوات - 2009 - 2010- 2011 - 2014 - 2017 -2019المجلد ص 30- 33- 34 – 35-39.

حسب هذا الجدول، نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، بعد ما كان يبلغ 10105 مليون دولار سنة 2007 اصبح يبلغ 19476.73 مليون دولار سنة 2016، ثم 20565.07 مليون دولار سنة 2017 واصبح 20769.54 مليون دولار سنة 2018 وهذا راجع لجملة اصلاحات التي شهدها هذا القطاع، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة و سقوط الامطار بكميات جيدة في تحسين اداء الناتج الزراعي الإجمالي من جهة وتطور للناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، حيث لم تصل بعد إلى عشر المساهمة في الناتج الإجمالي، وهذا ما يعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات المكونة لهذا القطاع خاصة القمح الصلب.

2.5 مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل:

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث تكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة اذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة الاراضي الحديثة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع انتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة كذلك فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى، أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل الفائض القدرة البشرية العاملة في الزراعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008)

الجدول التالي يوضح مدى استيعاب القطاع الزراعي في الجزائر لحجم العمالة، وكذا حصة العامل من الناتج الزراعي

الجدول2: القوى العاملة الكلية والزراعة خلال الفترة 2007-2018 (الوحدة الف سنة)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القوى العاملة الكلية	8986.91	10315	10544	10544	10662	11423	11964	11414	11931	12117	12858	13400
القوى العاملة الزراعية	2220.12	2244.06	2358.34	2358.34	2442.6	2476.5	2528.9	2550.6	495.8	2545	2608.22	2648.98
نسبة العمالة(%)	22.3	21.8	22.4	22.4	22.4	21.7	21.7	22.3	41.6	21.0	20.24	19.76
نصيب العامل من القيمة المضافة في القطاع الزراعة الدولار	4.6	5	5.4	5.5	6.6	7.4	8.1	8.6	4	7.7	13.03	12.75

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية اعداد مختلف للكتاب السنوي للإحصائيات العربية للسنوات-2010 2011-2015-2017-2019المجلد 30-31-34-37-39

عبارة عن قيمة الناتج الزراعي عدد العاملين نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور القوى للعاملة في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لتزايد السكان من جهة إلى أخرى، كما نلاحظ تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان، ويعزي ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة نظرا لضعف مستوى الأداء الخدماتي للموظف في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (التعليم، الصحة، مياه الشرب، الكهرباء) وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار وكذا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وبالتالي فإن العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استقرارا، كما أن دخل العامل في القطاع الزراعي منخفض على نضيره من قطاعات الاخرى، مما يعمل على هروب وهجرة البلد عن مستوى معيشي افضل، وسهل نصيب العامل في القطاع الزراعي من القيمة المضافة تزايد إلى انخفاض عدد العاملين في الزراعة في ظل زيادة الناتج الزراعي، مع التوسع في استخدام المكننة واستغلال التقنيات الحديثة في الزراعة والتي حسنت من الانتاجية. (راتول محمد، 2011، صفحة 09)

3.5 مساهمة الزراعية في توفير الأمن الغذائي.

تعد قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء قضية راهنة فحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن الأمن الغذائي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا السيئة المؤكدة و تعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الناتج المحلي للغذاء عن مواكبة نمو معدلات الاستهلاك في الجزائر (بن ناصر، 2011)

الجدول3: الأغذية المتاحة للاستهلاك في الجزائر (2008-2018):

الفترة	متوسط الفترة 2008-2012		2014		متوسط الفترة من2015-2018	
المواد	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي%	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي%	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي%
القمح والدقيق	8807.43	29.91	9853.23	24.72	11158.48	23.21
الذرة	2585.4	0.03	4110.61	0.06	4420.41	0.06
الأرز	94.73	0	117.31	0	113.86	0
الشعير	1626.93	83.48	1709.62	45.93	1780.58	57.88
البطاطا	3351.53	96.61	4796.41	97.44	4692.49	96.74
البقوليات	266.59	25.5	285.82	32.78	315.64	27.69
الخضر	842.82	99.68	12322.15	99.8	12496.53	99.78
الفواكه	3022.43	87.21	14673.83	89.97	4735.24	91.3
السكر	1161.44	0	1335.56	0	1439.13	0

الوحدة مليون طن

***المصدر** :المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية سنة 2019المجلد رقم 39

من الجدول اعلاه نلاحظ ان مساهمة الزراعة المحلية في توفير الغداء جيدة إلى حد ما في بعض المساحات الزراعية النباتية على غرار الخضر والفواكه لكنها ضعيفة في محاصيل اخرى وخاصة الاستراتيجية التي تدخل في تركيبة غذاء المواطن الجزائري خاصة الحبوب والبقول الجافة التي عرفت بذورها ارتفاعا كبيرا في اسعارها على مستوى السوق المحلية.

وما يمكن ملاحظته من الجدول هو الثبات النسبي لمساهمة الانتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2018-2008 مما يمكن أن يدل على عدم التحسن المرغوب في كفاءة الاستخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي وبقاء الاعتماد المنفرد على ما تجود به عيون السماء، فالقطاع الزراعي في الجزائر لا يزال بحاجة متاعب نقص المياه المخصصة للسقي مما ادى الى بقاء مساحات واسعة بورا غير مستغلة، مع هجرة العشرات من الفلاحين للقطاع الحيوي تعرض فضاءات اخرى للإهمال، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي واعتماد المستثمرين على حفر عشوائية الآبار بغرض توفير الحاجيات، ضف إلى ذلك تأثير الانتاج الزراعي تأثيراً كبيراً بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى.

الخاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود ونظرا لأهمية هذا الموضوع جاءت دراستنا الموسومة القطاع الزراعي واثره على نمو الاقتصاد الجزائري، والذي توصلنا فيه الى النتائج التالية.

- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الا انها نسبة ضعيفة بالمقارنة مع القطاعات الاخرى خاصة قطاع المحروقات حيث لم تصل عشر المساهمة بسبب ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات المكونة لهذا القطاع خاصة القمح الصلب

- مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل الا اننا لاحظنا هناك تذبذب في التوظيف في القطاع الزراعي من سنة لأخرى وهذا بسبب الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة
- مساهمة القطاع الزراعي في توفير الامن الغذائي الا اننا لاحظنا ان القطاع الزراعي يعاني من متاعب نق المياه المخصصة للسقي مما ادى الى بقاء مساحات واسعة بدون سقي
- الوقوف على حجم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر مما يحتم وضع سياسة زراعية لدعم هذا القطاع والنهوض به باعتباره الخيار الاستراتيجي المتاح اليوم من خلال ما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:
- ضرورة وضع اليات لتوجيه الدعم الحكومي لقطاع الزراعة من خلال دعم الاستثمار في القطاع الزراعي لانه يعتبر اداة ناجحة لأي سياسة زراعية لأنه يعتبر احد المحددات المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي
- الاعتماد على البحث العلمي لتحسين زيادة الانتاجية الزراعية لان اي استراتيجية لذلك تتطلب التدريب والتكوين وتحسين الارشاد الزراعي
- ترقية صادرات السلع الزراعية خاصة الانتاج الزراعي الذي يعرف فائض
- إقامة بيئة مؤسساتية واستثمارية تحفز على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي
- التركيز على الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية لتحسين مردودها.
- القيام بمشاريع كرفع كفاءة شبكات الري بسبب نقص التساقط
- اعتماد سياسة ورؤية شاملة عن الزراعة ومتطلباتها
- ان الواقع الاقتصادي في الجزائر يفرض علينا الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتبار قطاعا منتجا يساهم في النمو القطاع الاقتصادي بديل عن قطاع المحروقات.

المراجع:

المؤلفات:

احمد رشيد التنمية المحلية دار الجامعة العربية للطباعة والنشر القاهرة 1986ص 14,15

سليمان الرئاسي و آخرون، الازمة الجزائرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1996 ص179

رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الاكاديمية القاهرة 1998 ، ص 11

النمري حلف بن سليمان شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة شباب الحامة، الاسكندرية2000،ص100

مايكل سبنس، ترجمة حمدي اوكيلة، التقارب المالي المركز القومي للترجمة ، القاهرة 2016ص55-56

الأطروحات:

قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة عنابة، الجزائر2012، ص 4

محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2009ص4.

المرجع نفسه ص 7

كبدائي سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على العدالة توزيع النخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية اطروحة دكتوراه تلمسان الجزائر 2013 ص22-23

غردي محمد (2012) القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع :التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3

المقالات:

سالم عبد الحسن رسن 2011 التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية المحور الاقتصادي 60-74

بدرالدين طالي ،وسلمى صالحي2015واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة 236-31،211

جمال جعفري ،عدالة العجال 2018 مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015 مجلة دفاتر اقتصادية ، 02 .10،98-119.

محمد غردي ، ونصرالدين بن نذير 2016 تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها .مجلة الدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 10 ، 194-209

المداخلات:

الطيب الهاشمي 2014 القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية (الصفحات 1-27) شلف جامعة حسيبة بن بوعلي

محمد راتول محمد مداحي دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة حالة الدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة يومي 15-16نوفمبر 2011 ص09

عيسى بن ناصر اثر السياسات الزراعية على تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة الجزائر مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الامن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الاسعار العالمية للمواد الغذائية

التقارير:

البنك الدولي 2008 الزراعة من اجل التنمية واشنطن تقرير عن التنمية في العالم .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008 التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 الخرطوم جامعة الدول العربية